E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

التدخل الدولي الإنساني في الصومال

International Humanitarian Intervention in Somalia

م.م مينا عدنان عبد الأمير*
Mina Adnan abdulameer

- **الملخص:**

التدخل الدولي الإنساني سواء كان من قبل منظمة دولية أو قوة كبرى أو عظمى هو الوسيلة والممهد لاعتبارات في حسابات تلك القوى من منظور القوة والسيطرة والهيمنة، وجاء هذا البحث لتحليل هذه الرؤية، وتحت العنوان الآتي (التدخل الدولي الإنساني في الصومال)، ويسعى البحث إلى بيان وتحليل الأسباب الأساسية التي جعلت من هذا التدخل أمرًا حتميًا في الصومال نظرًا لأهميتها سياسيًا وإستراتيجيًا وجغرافيًا، الذي مهد لهذا التدخل؛ لتحقيق هذه الأغراض في المنطقة وامتداد النفوذ والسيطرة، واستغلال المشاكل القومية والداخلية والتي تعتمد بالشكل الأساسي على النظام القبلي، فإن هذا التفكك الداخلي واشغال الحكومة الصومالية بما يحدث داخل الدولة هو ممر سهل؛ لتحقيق ما يبتغيه العدو دون أن يواجه صعوبات.

- **الكلمات المفتاحية:** التدخل الدولي الإنساني، الصومال، الأزمة الصومالية، منظمة الأمم المتحدة

- **Abstract:**

International humanitarian intervention, whether by an international organization or a major superpower, paves the way for calculated perspective of power control and domination. This research intent to analyze this vision, under the title (International Humanitarian Intervention in Somalia), the aim of this search to analyze the main reasons for this intervention imperative in Somalia, due to its importance as political, strategic and geographical. To achieve these purpose in region and extension of clout and control, and exploitation national and internal problems, which depends mainly on tribal system, this internal disintegration within the Somali government's preoccupation & what is happening inside the country is an easy passage, to achieve what the enemy wants without encounter any difficulties.

* جامعة النهرين\ كلية العلوم السياسية\ وحدة البحوث والدراسات السياسية Mena_alsafar1000@yahoo.com

- **Key words**: International Humanitarian Intervention, Somalia, Somali crisis, United Nations Organization

- **المقدمة:**

برزت ظاهرة التدخل الدولي الإنساني بصورة رئيسة في فترة ما بعد الحرب الباردة، بعد أن كان مفهومها غير واضح في مجال العلاقات الدولية بشكل عام، فقد عملت التحولات والتغييرات التي شهدها النظام الدولي أثر انهيار منظومة الدول الاشتراكية، وتفتت الإتحاد السوفيتي، وانتشار الصراعات الداخلية في العديد من الدول؛ على إبراز شكل جديد من التدخل الدولي يؤطر بمصطلحات الدفاع عن حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية، وحماية الأقليات، ولا سيما أن منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية تعمل وفق مبدأ نشر القيم الليبرالية وحمايتها، متمثلة بقيم حقوق الإنسان والنموذج الديمقراطي وآليات اقتصاد السوق الحر، بوصفها أكثر القيم إمكانية وقدرة على صون مصالحها الوطنية وتحقيقها في عهد ما بعد الحرب الباردة.

في حين أن الدول التي هي موضع التدخلات الإنسانية كانت وما زالت تتمسك بالقواعد القانونية التي تعد التدخل الدولي العسكري عملًا غير مشروع ما دامت هي الأكثر قدرة على حماية مصالحها الوطنية.

فكان لقارة أفريقيا نصيب كبير في عمليات حفظ السلام التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، بل أن أحدى دول القارة "الصومال" شهدت أكبر عملية تدخل تقوم بها منظمة الأمم المتحدة.

والواقع أن هذا الوضع يعود بالدرجة الأساس إلى أن انتهاء الحرب الباردة؛ كان سببًا ضمن عوامل أخرى عديدة ساهمت في تأجيج وتفاقم العديد من الصراعات الداخلية في دول القارة الأفريقية، فضلًا عن ذلك أن تلك الصراعات الأفريقية أدت في بعض الحالات إلى وقوع مذابح مروعة ومجاعات هائلة، بصورة جعلت التدخل الدولي أمرًا حتميًا.

ولم يكن موضع الاهتمام الدولي المكثف الذي شهدته حالات الصراع الداخلي في قارة أفريقيا عمومًا، وفي الصومال خصوصًا، عائدًا فقط إلى التصعيد الدموي الذي نالته تلك الصراعات؛ لكنه كان في الوقت ذاته نتاجًا لرؤى ورغبات منظمة الأمم المتحدة، والعديد من القوى الدولية الفاعلة في اختبار عدد من الأفكار، التي كانت قد تبلورت بشكل أساسي خلال الفترة المبكرة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة عبر شن آليات حفظ الأمن والسلم الدوليين.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في معرفة الإطار النظري للتدخل الدولي الإنساني ابتداءً من تطوره التأريخي إلى حد يومنا هذا وبالنظر إلى أهمية موقع الصومال الإستراتيجي الذي أدى إلى التدخل الدولي الإنساني فيه.

- **هدف البحث**

يهدف البحث إلى بيان أسباب ونتائج التدخل الدولي الإنساني في الصومال والرؤى المستقبلية للأزمة الصومالية.

- **مشكلة البحث**

هل جاء التدخل الدولي الإنساني لحل الأزمة بعد الأحداث التي حصلت في الصومال عام 1991 م؟. وهل:

إن هذا التدخل حصل لأغراض إنسانية؟.

نجح أم باء بالفشل؟.

- **فرضية البحث**

كلما كان التدخل الدولي الإنساني في الصومال لأغراض إنسانية فقط لا لغرض عسكري لتحقيق المصلحة؛ كلما أدى إلى نجاح هذا التدخل على الصعيد الدولي.

- **الإطار المنهجي للبحث**

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الاستنباطي، من خلال اعتماد التدخل الدولي بشكل عام والتدخل الدولي في الصومال بشكل خاص، ومن خلاله اعتمدنا على عدة مقتربات في البحث فالمقترب التأريخي؛ في بيان التطور التأريخي للتدخل الدولي الإنساني، وكذلك نبذة تأريخية عن الصومال، والمقترب الواقعي في بيان مكامن القوة وتحقيق المصلحة للولايات المتحدة الأميركية في الصومال في استخدامها لمنظمة الأمم المتحدة كغطاء إنساني لها، والمقترب التحليلي في بيان تطورات الحرب الأهلية في الصومال وأسباب ونتائج التدخل الدولي الإنساني فيها، والمقترب الاستشرافي في بيان الرؤى المستقبلية للأزمة الصومالية.

أولًا: الإطار النظري للتدخل الدولي الإنساني

يُعد التدخل الدولي الإنساني من الموضوعات التي أخذت تشغل حيزًا كبيرًا بين الأوساط الدولية؛ لارتباطه بمواضيع مهمة في القانون الدولي، كمبدأ عدم التدخل، حقوق الإنسان، والسيادة[1].

ازدادت حالات التدخل الدولي لا سيما التي جاءت تحت غطاء التدخل الدولي الإنساني؛ كمدخل وممهد لتغيير القواعد القانونية الدولية التي أفرزها النظام الثنائي القطبية، عبر إيجاد السوابق التي مهدت لتغيير تلك القواعد القانونية بما يتلائم مع القدرات المادية، والمصالح الوطنية لبعض الدول الكبرى[1].

[1] أنمار موسى جواد، التدخل الدولي الإنساني في ضوء القانون الدولي المعاصر، ب. م، 2013، ص2.

لقد استقر مفهوم حقوق الإنسان في العديد من المحافل الدولية، وتأكدت عالمية الكثير من الحقوق في العصر الحديث، وقد كانت حقوق الفرد تُعد من قبيل الشؤون الداخلية، والتي تعبر عن سيادة الدولة، ولا يحق لدولة أخرى التدخل فيها، وفي ظل التطور الذي واكب العلاقات الدولية في المجال التكنولوجي والتقني؛ مما أتاح للمجتمع الدولي، وأصحاب الإهتمامات الإنسانية الإطلاع على ممارسات الدول تجاه مواطنيها وهو ما بات يعرف بـ (عولمة حقوق الإنسان) [2].

أ- التطور التأريخي لمفهوم التدخل الدولي الإنساني

حصلت أولى حالات التدخلات الدولية الإنسانية في شؤون الدولة العثمانية؛ لأجل حماية الأقليات فيها من الاضطهاد الذي كانت تتعرض إليه بشكل مستمر من قبل الأتراك في عام 1774 م، ومن ثم توالت العديد من التدخلات الدولية الإنسانية، مثال تدخل بريطانيا وفرنسا وروسيا في عام 1825 م و1827 م في تركيا؛ بقصد حماية اليونانيين، ووقف الاضطهاد الديني عن الذين يتعرضون إليه من قبل السلطات التركية، وفي عام 1860 م تدخلت فرنسا في لبنان؛ بحجة حماية المسيحيين الموارنة من اضطهاد الدروز لهم، وفي عام 1877 م تدخلت روسيا في تركيا؛ بقصد حماية البلغاريين فيها، وفي عام 1900 م تدخلت الدول الأوروبية الكبرى في الصين؛ بزعم وجود سبب إنساني، وهو تحرير أعضاء البعثات الدبلوماسية الأجنبية والأجانب الذين احتجزوا من قبل الثوار الصينيين أثناء ثورة البوكسر [3].

تضائل حجم التدخلات الدولية الإنسانية في العقود السابقة للحرب العالمية الأولى، ولم تشهد فترة عصبة الأمم أي تدخلًا دوليًا إنسانيًا، إما في عهد منظمة الأمم المتحدة فقد شهد العديد من التدخلات الدولية التي كانت تدعي الدول بأن غايتها هي حماية حقوق الإنسان، مثال التدخل البلجيكي – الأميركي في الكونغو 1964، والتدخل الأميركي في الدومينيكان عام 1965 م، والتدخل الهندي في بنجلادش عام 1971 م، والتدخل في شمال العراق عام 1991 م، والتدخل في يوغسلافيا والصومال عام 1992 م، والتدخل في إندونيسيا عام 1999 م، والتدخل في العراق عام 2003 م [4].

ب- التدخل من منظور نظريات العلاقات الدولية

1- التدخل من منظور النظرية الواقعية

---

[1] عادل حمزة عثمان، إشكالية التدخل في النظام الدولي الجديد وأثرها في العلاقات الدولية: الدور الأمريكي أنموذجًا، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد25، العدد2، بغداد، 2014، ص361.

[2] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص8.

[3] أنس أكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني: بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي – دراسة مقارنة–، عمان، الجنان للنشر والتوزيع، 2008، ص96.

[4] المصدر نفسه، ص ص 97-98.

بالنسبة للواقعيين يعدون التدخل الدولي بشكل عام، والحرب بشكل خاص، أمر مشروع في العلاقات الدولية؛ طالما يهدف إلى تحقيق المصالح العليا للدولة، فالتدخل يجب أن ينظر إليه عبر قياس مدى تحقيقه لمصالح الدولة وأهدافها، وليس من منظور أخلاقي[1].

نظرة الواقعيين للتدخل الدولي الإنساني في الأساس هو المصلحة القومية للمتدخلين في سعيهم نحو تحقيق القوة، وأن الأخلاق لا وجود لها في اعتبار السياسات الدولية؛ لذلك يعدون التدخل الدولي الإنساني هو مجرد حجاب لتغطية المصالح القومية، وإن الإدعاء الأخلاقي يطلق عليه "ورقة التين" التي تغطي الصراع على القوة نظرًا لما يتوافق مع اعتقاد نيكولاس سبيكمان، وبما أن التدخل الدولي الإنساني الذي تقوده المصالح القومية بدلًا عن القيم الأخلاقية؛ هو أما غطاء لسياسة توسعية، أو رد فعل على التهديدات الموجهة لمصالح المتدخل القومية[2].

2- التدخل من منظور النظرية الليبرالية

أسهم أنصار النظرية الليبرالية في عرض أفكارهم النظرية عن التدخل، القائمة على مبدأ أن الدول ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وإنما هناك العديد من الفواعل الدولية الأخرى بجانب الدول لها تأثيرات وإسهامات واضحة في النظام الدولي، ومن أبرز هؤلاء الفاعلين هم الناشطون في مجال حقوق الإنسان، والشركات الدولية متعددة الجنسيات، ومنظمات المجتمع المدني[3].

أصبح التدخل الدولي الإنساني في نظر أنصار النظرية الليبرالية ضرورة تقتضيها الظروف الدولية الراهنة، نظرًا إلى ما تقوم به بعض الدول الدكتاتورية في عالم الاعتماد المتبادل بانتهاك حقوق مواطنيها، متبعة سلوك فردي في تنمية مصالحها الخاصة، بعيدًا عن عنصر التعاون الدولي المتبادل[4].

3- التدخل من منظار النظرية الماركسية

فسرت النظرية الماركسية التدخل الدولي الإنساني من منظور الدافع الاقتصادي؛ معتبرين أنصار هذا التيار أن الدول الرأسمالية المهيمنة على النظام الاقتصادي تسعى بشتى الطرق إلى منع محاولات دول الجنوب من إعادة توزيع الدخل؛ لكي يبقى هذا النظام الاقتصادي العالمي تحت السيطرة وفي حالة ستاتيكية ثابتة، لا تخضع إلى عوامل التغيير نحو تحقيق المصلحة الخاصة بالدول النامية، كما سيحدث هذا أيضًا استمرار الاحتكار من قبل الشمال الصناعي المتقدم للسلطة الدولية فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بأمور السياسة؛ لذا لجأت تلك القوى في فترات تأريخية ما، ولا زالت تلجأ إلى حد اليوم إلى استعمال

---

[1] ليلى نقولا الرحباني، التدخل الدولي: مفهوم في طور التبدل، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص56.

[2] ليلى نقولا الرحباني، المصدر السابق، ص60.

[3] عويشة بوزيد، إشكالية التدخل الإنساني في العراق والصومال (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، فرع سياسات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان –، الجزائر، 2014، ص75.

[4] المصدر نفسه، ص76.

العنف تحت منظور الشعارات الإنسانية الأخلاقية؛ وذلك بهدف تغليف الدافع الاقتصادي لإخضاع فقراء العالم[1].

ج- مفهوم التدخل الدولي الإنساني (التدخل، عدم التدخل، التدخل الدولي الإنساني)

قبل التطرق إلى مفهوم التدخل الدولي الإنساني، يجب أن نوضح مفهوم التدخل وعدم التدخل:

1- التدخل: يُعد التدخل ظاهرة سياسية تعبر عن مفهوم وطبيعة النظام الدولي والخيارات المستعملة من قبل مجموعة من الدول؛ لتحقيق مصالحها الخارجية[2].

ينطوي مفهوم التدخل على معنيين[3] :

- **المعنى الضيق:** ويعني الاستخدام الفعلي والسياسي للقوة. وقد اعتمدت هذه الرؤية على جملة دعائم منها، إن الدبلوماسية قد تحتاج إلى مركز ثقل، مثلما تحتاج إلى حسم يؤثر فيها وفي عملية مساراتها، وهذا الحسم لن يحدث من دون ممارسة التدخل القائم على القوة العسكرية التي ترتكز على جملة مبادئ: أ- مبدأ التفوق والردع العسكري. ب- مبدأ الحرب الخاطفة. ج- مبدأ الهجوم الإجهاضي. د- مبدأ الحرب القصيرة.

- **المعنى الواسع:** هو التوظيف القسري لأداة تنفيذية معينة، قد تكون ليست بالضرورة أداة عسكرية صرفة؛ بل قد تكون أداة سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية أو تقنية وغيرها؛ فيُعد التدخل محصلة موضوعية تتأطر إجمالاً بمحصلة العلاقات المتبادلة بين التهديدات الأمنية ودرجة الإحساس بالأمن، والتي ترتبط ارتباطاً شديدًا بغياب التهديدات التي تتوجه لدولة ما وتتعرض لها، أو بامتلاكها الوسائل الممكنة والقادرة على رد مثل هذه التهديدات من خلال الوسائل والقدرات المتنوعة.

2- عدم التدخل: هو الحالة التي تُعبر عن عدم المساس بالوحدة الترابية واستقلال دولة أخرى، ويُعد الضمان لاستقرار النظام الدولي، والحفاظ على أمن وسلامة الدول ومصالحها الوطنية[4].

3- هناك عدة تعاريف للتدخل الدولي الإنساني:

التدخل الدولي الإنساني: "هو أحد أشكال التدخل الدولي الذي تقوم به دولة معينة أو مجموعة دول أو هيئات أو منظمات دولية أو إقليمية لأهداف إنسانية، ويهتم هذا المفهوم بالحالات التي يتم فيها تبرير

---

[1] المصدر نفسه، ص81.

[2] إيمان شمامي، التدخل الدولي الإنساني وتسوية النزاعات الداخلية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، فرع الدراسات الأمنية في المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، 2017، ص10.

[3] نصير نوري محمد، مبدأ التدخل في السياسة الخارجية الأمريكية – مرحلة ما بعد الحرب الباردة –، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص ص30-32.

[4] ليلى نقولا الرحباني، مصدر سبق ذكره، ص22.

التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما لأسباب إنسانية؛ تتعلق أما بحماية أقلية معينة من الإبادة أو الظلم الذي تتعرض له، أو نتيجة حصول كوارث طبيعية أو ما شابه ذلك"[1].

يعرف ممدوح شوقي التدخل الدولي الإنساني: "هو استخدام القوة العسكرية من قبل دولة أو مجموعة دول ضد دولة أخرى؛ لغرض توفير الحماية الإنسانية لرعايا تلك الدولة أو لغير رعاياها ما دامت انتهاكات حقوق الإنسان تُرتكب في تلك الدولة"[2].

تعريفنا للتدخل الدولي الإنساني: هو التدخل الدولي العسكري غير المباشر؛ لتحقيق أهداف ومصالح استعمارية لخدمة سياستها الدولية؛ بحجة تقديم المساعدات الإنسانية إلى هذه الدول.

د- أنواع التدخل الدولي الإنساني

صنف جيمس كورث في دراسة له تم نشرها في معهد بحوث السياسة الخارجية الأميركية عام 2008 م، وبين أن هناك أربعة نماذج للتدخل الدولي الإنساني:

1- النموذج الامتناعي: تقوم فكرة هذا النموذج على العزلة الإنسانية أي الامتناع عن التدخل، وفي الوقت نفسه الامتناع عن السياسة الآمنة، ولم تتبنى السياسية الدولية التدخل الدولي لأسباب إنسانية، وهذا ما حدث في رواندا عام 1994 م، فكانت الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة آنذاك وبعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يعلمون أن هناك مسؤولين مرتبطين بالحكومة القائمة آنذاك كانوا يرسمون خطة لإبادة جماعية، ولكن مجلس الأمن رفض إتخاذ التدابير اللازمة بخصوص هذا الموضوع[3].

2- نموذج الإغاثة: تقوم فكرة هذا النموذج على تأمين الإغاثة الفورية في حالات الكوارث الإنسانية، على سبيل المثال تأمينها في حال حدوث مجاعة، وهذا النموذج من التدخل ينتج عنه توازنًا غير مستقر، مثال على ذلك، فشل التدخل الأميركي في الصومال عام 1995 م، وفشل تدخل منظمة الأمم المتحدة في البوسنة في الفترة (1993-1995) م[4].

3- نموذج الإغاثة الإضافية: تقوم فكرة هذا النموذج على اختيار نماذج القيادة السياسية المحلية الحليفة والخاضعة لإرادات خارجية ووضعها على رأس السلطة، ويُعد هذا النوع من التدخل هو الأكثر مناسبًا لاستعادة النظام السياسي بسرعة وتكلفة منخفضة نسبيًا، ومن الأمثلة على هذا التدخل الدولي، في هايتي

---

[1] نقلًا عن: قحطان حسين طاهر، التدخل الدولي الإنساني وأثره في مبدأ سيادة الدول، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 32، 2017، ص289.

[2] نقلًا عن: معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص15.

[3] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، مصدر سبق ذكره، ص ص44-46.

[4] المصدر نفسه، ص46.

وجمهورية الدومينيك، ونيكاراغوا في الفترة ما بين (1900 و 1930) م، وجمهورية الدومينيك عام 1965 م، وغرينادا عام 1983 م، وبنما عام 1989 م[1].

4- نموذج إعادة البناء: يُعد هذا النموذج الأكثر طموحًا من نماذج التدخل الدولي الإنساني، بطبيعة الحال يعزى هذا النموذج إلى تنظيم وتنسيق كامل للنظام السياسي للبلد المُتدخل فيه، على غرار نوع من الليبرالية الديمقراطية، أو حتى نظام متعدد الثقافات أو ما يعرف بـ "بناء الأمة". وهذا هو نموذج إعادة الإعمار. ومن أمثلة هذا النموذج ما فعلته منظمة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، ومنظمتي حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة سوية في البوسنة وكوسوفو[2].

هـ- الجهات المسؤولة عن تنفيذ التدخل الدولي الإنساني

هناك عدة جهات مسؤولة عن تنفيذ التدخل الدولي الإنساني[3] :

1- المنظمات الدولية الحكومية: وتشمل جميع أجهزة منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة:

- أجهزة الأمم المتحدة: تضطلع بدور أساسي وبارز فيما يتعلق بالعمل الإنساني؛ ولأجل ذلك أُنشأ مكتب منظمة الأمم المتحدة لتنسيق عملية الإغاثة في عام 1981 م، كما أُستحدث منصب منسق للشؤون الإنسانية في عام 1991 م، فضلًا عن ذلك مجلس الأمن المُخول بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

وتوجه هذه الأجهزة اهتماماتها بالنزاعات المسلحة عبر تقديم المساعدات وإصدار القرارات؛ لأجل مطالبة الدول وحملها على احترام حقوق الإنسان، والتي تُعد ممارسة للإختصاص الذي يخوله ميثاق منظمة الأمم المتحدة، أي حفظ الأمن والسلم الدوليين، مثل القرار (688) الذي يطالب العراق بوقف القمع والعدوان فورًا، وضرورة التعاون مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.

- وكالات الأمم المتحدة المتخصصة: ثمة وكالات متخصصة متعددة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة مهمتها تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة وهي:

- المفوضية العليا للاجئين: يحدد نظامها الأساسي لعام 1951 م، والمهام الأساسية لها هي تقديم المساعدة للمشردين واللاجئين.

- دائرة الشؤون الإنسانية: تعمل على تقديم المساعدات في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.

---

[1] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة –، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011، ص ص163-164.

[2] جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية – دراسة في المفهوم والظاهرة –، المصدر السابق، ص164.

[3] كشيدة الطاهر، التدخل الإنساني وتأثيره على مبدأ السيادة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، فرع القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011، ص ص123-128.

– **منظمة الأمم لرعاية الطفولة:** وهي مدعوة بشكل رئيسي لتقديم المعونة لجميع أطفال العالم.

2– المنظمات الإنسانية غير الحكومية

– **اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) :** تُعد هذه المنظمة غير الحكومية من بين المنظمات الأساسية العاملة ضمن مجال احترام حريات وحقوق الإنسان والقواعد الإنسانية في النزاعات غير الدولية؛ وذلك من خلال الدعم المعنوي للجهود على المستوى الدولي، وتوفير ودفع المساعدات.

يتم عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر عبر مجموعة من الأجهزة، هي:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الرابطة الدولية للصليب الأحمر.

الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر.

المؤتمر الوطني للصليب الأحمر.

ولها مجموعة من الإختصاصات: وهي الحماية وقت السلم والتي تؤديها في المنازعات المسلحة؛ لأجل تطبيق إتفاقية جنيف، والعمل على ملاحظة ومراقبة تطبيق القانون الدولي الإنساني، وحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة الداخلية والخارجية، وتلقي الشكاوي التي تخص الانتهاكات المذكورة لهذا القانون.

تتمثل الحماية وقت السلم في الإغاثة أثناء الكوارث الطبيعية، وكذلك تقديم المساعدات أثناء التوترات والاضطرابات الداخلية، حيث أن لهذه المنظمة الدور الأساسي في تقليص مساحة السيادة المطلقة؛ وهذا مما يساهم في فسح المجال لتطبيق السيادة المحدودة.

و – المفاهيم ذات العلاقة

– **السيادة:** تُعد أحد العناصر الرئيسة التي تميز الدولة عن غيرها من الكيانات السياسية في المجتمع الدولي، ألا أنها تأثرت بالمتغيرات والتحولات الدولية، فسيادة الدولة المطلقة أصبحت نسبية ومقيدة في ظل الوضع الدولي الراهن[1].

يُعد الاستقلال الاقتصادي هو الركيزة الأساسية بعد الاستقلال السياسي؛ بهدف تحقيق سيادة الدولة بعد التخلص من الهيكلية الاقتصادية التي ورثتها من الحقبة الاستعمارية[2].

---

[1] سعود أحمد ريحان، مستقبل السيادة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة "دراسة تحليلية – مستقبلية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد1، الفلوجة، 2012، ص305.

[2] علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط (التآمر الأميركي–الصهيوني)، ط2، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015، ص100.

لقد تعرض مفهوم السيادة إلى جدل كبير منذ ظهوره حتى يومنا هذا؛ بسبب ما حمله من معنى مطلق وواسع، الذي أنعكس في مفهومية (جان بودان) لواقعه، حيث كان يرى السيادة بأنها السلطة التي يكون الخضوع لها؛ بسبب أنها تفرض هيمنتها على جميع رعاياها[1].

يُعرف جان بودان السيادة: "هي السلطة الدائمة والمطلقة للملك على المواطنين والرعايا التي لا تخضع للقوانين، والتي لا يقيدها شيء سوى الله والقانون الطبيعي"[2].

– **السيادة الوطنية:** "هي استقلال الدولة وعدم خضوعها لأي سلطة أخرى؛ أي عدم قابليتها لتلقي أي أوامر صادرة لها من الخارج، وأن تتعامل على قدم المساواة مع غيرها"[3].

– **القانون الدولي: يعرف دليز القانون الدولي:** "هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين

الدول والكيانات الأخرى"[4].

– **الشركات متعددة الجنسيات:** "هي عبارة عن لاعبين دوليين يقومون بنشاطات تجارية لقاء الربح في أكثر من بلد"[5].

– **حقوق الإنسان:** "هي الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بصرف النظر عن جنسيته، ديانته، أصله العرقي أو القومي، وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، وهي حقوق طبيعية يمتلكها الإنسان قبل أن يكون عضوًا في مجتمع معين، فهي تسبق الدولة وتسمو عليها"[6].

– **منظمات المجتمع المدني:** "هي التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعي الفرد، وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة"[7].

---

[1] حسين علي إبراهيم البطاوي، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث – رؤية نقدية إستشرافية –، بيروت، دار السنهوري، 2016، ص81.

[2] نقلًا عن: وداد مهدي هادي الأسدي، السيادة الوطنية والوسائل السلمية لتسوية المنازعات، مجلة الكوفة، العدد 20، ب. ت، ص254.

[3] نقلًا عن: ياسر بسيوني محمد مصطفى، الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة (دراسة مقارنة في الأنظمة السياسية المعاصرة: تأريخية– تحليلية– مقارنة)، الأسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2013، ص133.

[4] نقلًا عن: فؤاد خوالدية، القانون الدولي العام، محاضرات ألقيت في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل، الجزائر، 2018، ص4.

[5] نقلًا عن: مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص272.

[6] نقلًا عن: نسرين محمد عبده حسونة، حقوق الإنسان (المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر)، ب. م، 2015، ص7.

[7] نقلًا عن: ليلى عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني، محاضرات ألقيت في كلية الآداب جامعة بنها، مصر، ب. ت، ص ص9–10.

- **العولمة:** "هي جميع المستجدات أو التطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد"[1].

ثانيًا: التدخل الدولي الإنساني في الصومال

تُعبر الأزمة الصومالية عن المشكلة القومية لبناء الدولة، حيث عجز النظام الحاكم عن توطيد ورصد التكامل والوحدة الوطنيتين، فأدى الرفض الشعبي لهذا النظام الحاكم إلى رفض مفهوم الدولة بمعناه الحديث، كما تم اللجوء إلى النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام القبلي؛ لتوفير الحماية، وأصبح مفهوم المصلحة العامة يعني الدفاع عن المصالح القبلية، فبعد أن سيطرت حركة المؤتمر الصومالي الموحد على العاصمة مقديشو، وفرار الرئيس الحاكم آنذاك محمد سياد بري* في مايس 1991 م؛ أدى إلى تأزم دولة الصومال وتوقفت عن أداء وظائفها ومهامها، وقد تزامن ما حدث ذلك مع موجات متتالية من الجفاف؛ وهو ما أدى إلى مجاعة راح ضحيتها آلاف الأرواح في ظل صراعات عنيفة مسلحة بين الفصائل العسكرية التي تحمل الطابع القبلي على السلطة؛ وضمن هذا السياق جاء التدخل الدولي لأجل تقديم المساعدة الإنسانية، وبهدف تحقيق تسوية سياسية تُعيد بناء الدولة[2].

أ- نبذة تأريخية عن الصومال

تحتل الصومال موقع جغرافي مهم يمثل ممر إستراتيجي بالنسبة للأطماع الأجنبية، فهو يتمركز في مدخل البحر الأحمر جنوبًا يقابله الجزء الجنوبي من شبه جزيرة العرب، وتقع الصومال تحديدًا في القرن الأفريقي شرقي القارة الأفريقية على ساحل البحر الأحمر وساحل المحيط الهندي، ولها حدود مع جيبوتي وكينيا وأثيوبيا[3].

يُعد الاستعمار من أهم العوامل الرئيسة والمساهمة بشكل كبير في تفشي عدم الاستقرار السياسي، الأمني، الاقتصادي، والاجتماعي في الصومال؛ وبفعله تم تحقيق المبتغى وهو تمزيق أوصال القرن الأفريقي إلى أربعة أجزاء: الصومال البريطاني عاصمته هرجيسا، الصومال الإيطالي عاصمته مقديشو، الصومال الكيني الذي قامت بريطانيا بضمه إلى كينيا، الصومال الفرنسي (جيبوتي حاليًا)[4].

للاستعمار الدور الأساسي في إحياء النزاعات الإقليمية، وخاصة تنافس الدول العظمى والكبرى والتي على رأسها الولايات المتحدة الأميركية، حيث إن المعطيات التأريخية والظروف والتغيرات الإقليمية

---

[1] نقلًا عن: محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها وما عليها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص18.

* محمد سياد بري هو الرئيس الرابع الحاكم لدولة الصومال وكانت فترة حكمه من (1969-1991) وكان عسكري ومنتمي إلى الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي.

[2] محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص215.

[3] عويشة بوزيد، مصدر سبق ذكره، ص201.

[4] المصدر نفسه، ص202.

السائدة تُعد أهم العوامل الرئيسة لإقرار تبني عملية التدخل في الصومال من قبل أعضاء المجتمع الدولي، وأيضًا تنافس وصراع دول الجوار حول المنطقة خصوصًا دولة إثيوبيا، حيث كانت لها أطماعًا تأريخية في الصومال، وساهم الإحتلال البريطاني في تحقيقها؛ وذلك عبر تسليمه لإقليم أوغادين الصومالي إلى أثيوبيا في عام 1954 م، وما أن استقل الصومال في عام 1960 م، بدأت بوادر الاستقرار للحكومة في السلطة، حتى قامت بالعمل على التخطيط لاسترجاع المناطق التي تم اقتطاعها من أراضي الصومال، واستمرت بين البلدين هذه الأوضاع غير المستقرة حتى دخلا في حرب عام 1977 م و 1978 م، وكان من نتائج هذه الحرب نجاح القوات الصومالية في تحرير جزء هام من إقليم أوغادين، ولكن بسبب التواطؤ الدولي؛ إضطرت القوات الصومالية إلى الانسحاب[1].

خريطة الصومال

[1] المصدر نفسه، ص204.

ب- تطورات الحرب الأهلية في الصومال

قبل البدء بالخوض عن مسببات وتطورات الحرب الأهلية في الصومال، يجب توضيح معنى **الحرب الأهلية:** "هي حرب تتم بين المجموعات التي تُنظم داخل الدولة القومية نفسها، فالهدف من جانب واحد قد يكون للسيطرة على البلد أو المنطقة؛ من أجل تحقيق الاستقلال للمنطقة، أو بغرض تغيير السياسات الحكومية"[1].

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في نشوب الحرب الأهلية في الصومال، وهي[2] :

- الأسباب السياسية

[1] نقلًا عن: عويشة بوزيد، المصدر السابق، ص222.

[2] المصدر نفسه، ص ص224-225.

استولى الرئيس الأسبق للصومال محمد سياد بري على الحكم في عام 1969 م، جراء انقلاب عسكري؛ محاولًا السعي بشتى الطرق إلى تخليص البلد من جميع أنواع التفرقة الأثنية والقبلية، مُقرًا القيم الاشتراكية كنمط ومنهاج للحكم. إلا أن حلول عام 1980 م حمل معه عدم الاستقرار، حيث قام الرئيس الأسبق محمد سياد بري بقمع فئة المعارضة بشدة؛ مما أدى ذلك إلى مقتل الآلاف، ولجوء أعداد كبيرة من الأفراد إلى خارج البلاد بإتجاه دول الجوار، واستمرت هذه الأوضاع إلى ما هي عليه إلى أن تم عزل الرئيس الأسبق محمد سياد بري عن الحكم، والإطاحة بنظامه في كانون الثاني 1991 م، حيث يُعد هذا التأريخ الوهلة الأولى على قيام الحرب الأهلية في الصومال فيما بين الفصائل المتنازعة على السلطة.

- الأسباب الاجتماعية

تُعزى الأسباب الاجتماعية إلى انتشار التعصب القبلي؛ الذي أدى إلى تدهور الوضع العام في الصومال، فأصبحت القبيلة في هذا النطاق تستخدم لأغراض سياسية لدى صناع القرار ورجال السياسة، فعلى سبيل المثال، قيام كل مسؤول سامٍ في الدولة بناء علاقات خاصة من أقربائه، والانحياز إلى مجموعة معينة من قبيلته، فانتشر هذا التعصب القبلي بشكل كبير؛ مما تسبب في فتك الوحدة الوطنية الصومالية.

أدت الحرب الأهلية في الصومال؛ إلى تعرض البلاد للتقتيل الوحشي وخطر المجاعة، مما خلف معه مأساة إنسانية استنكرها العالم بأجمعه، أُصيب فيها المدنيون بالدرجة الأساس، نظرًا لاستحالة حصولهم على أدنى ضرورات ومتطلبات الحياة، وعليه يمكن وصف الوضع الداخلي في الصومال بحالة البؤس لاقترانه بخطر المجاعة، والغياب الكلي للإدارة الوطنية؛ بسبب الخراب الشبه كلي للهياكل القاعدية والتي صاحبها انعدام الأمن والاستقرار والسلام في البلاد[1].

حسب التقرير الصادر عن المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية بأن عدد القتلى الصوماليين قُدِّرَ منذ اندلاع الحرب الأهلية عام 1991 م حتى عام 1994 م، نحو 75 ألف قتيل، كما تعرض ما يقارب لـ 5 ملايين نسمة للأمراض الوبائية والمجاعة، وقُدر عدد اللاجئين بنحو 450 ألف صومالي، والنازحين 250 ألف، مما أُعتبر كارثة إنسانية بكل المقاييس[2].

ج- أسباب التدخل الدولي الإنساني في الصومال

إثر تعقد الأزمة السياسية وصلت حالة الشعب الصومالي إلى الجوع والفقر والتشرد داخل أراضي الصومال وخارجها إلى حالة يرثى لها، والمشكلة التي واجهتها الصومال هي انهيار مؤسسات الدولة،

---

[1] عز الدين الجوزي، حماية حقوق الإنسان عن طريق التدخل الإنساني: استرجاع للقانون الدولي؟، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، فرع القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص189.

[2] رجدال أحمد، حماية حقوق الإنسان من التدخل الدولي الإنساني إلى مسؤولية الحماية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016، ص63.

والصراعات القبلية، وانتشار الميليشيات، فضلًا عن التدخل الدولي والإقليمي، والتنافس والصراع بين القوى الصومالية المختلفة، فإن الصراع القبلي كان يحدث بين القبائل داخل الإقليم ذاته[1].

وكذلك من الأسباب التي أدت إلى التدخل الدولي الإنساني في الصومال؛ هو احتدام الصراع بين الطوائف والعشائر، لأجل الحصول على زمام السلطة، والسيطرة على مقومات الدولة المتأزمة[2].

كان المتغير البارز بشكل أساسي في خريطة الصراع الداخلي في الصومال، يتمثل في تنامي دور الحركات الإسلامية، حيث أصبحت الساحة السياسية في الصومال تشهد ما لا يقل عن ثماني حركات إسلامية فاعلة، ويتميز عملها السياسي بحسن التنظيم والحنكة، ومن أبرز هذه الحركات "الإتحاد الإسلامي الصومالي" بزعامة الشيخ علي ورسمه و"حركة الإصلاح الإسلامية" بزعامة الشيخ محمد علي إبراهيم، وتعد هذه الحركات الإسلامية بمثابة التنظيمات الوحيدة غير القبلية، فإن عملها ليس على أساس قبلي، وإنما تنتشر في جميع المناطق الصومالية، وتضم عناصر من جميع القبائل على خلاف الميليشيات القبلية الحزبية، بالإضافة إلى ذلك تُعد الانقسامات الداخلية أحد أسباب التدخل الدولي الإنساني في الصومال، فإن هناك عدة عوامل جعلت من الصومال محط أنظار العالم[3] :

1- الموقع الإستراتيجي: يقع الصومال في منطقة القرن الأفريقي شرق القارة الأفريقية، وهي طريق ملاحي مهم جدًا يربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي عن طريق البحر الأحمر، وممرات مائية هامة مثل مضيق باب المندب وقناة السويس؛ لذا تُعد هذه المنطقة محور إهتمام القوى الدولية العظمى والكبرى ومجالًا للتنافس والصراع فيما بينها.

2- تزايد النفوذ الإيراني في منطقة القرن الأفريقي، وخصوصًا بعد التعاون الوثيق بين السودان وإيران من خلال التوقيع على إتفاقيات للتعاون العسكري بينهما في شهر كانون الأول 1991 م، وبدأ النفوذ الإيراني بالظهور في المنطقة عبر قيام الأخيرة بتقديم مساعدات عسكرية لحركة الإتحاد الإسلامي الصومالي؛ وبالتالي يعد تهديد للمصالح الأميركية والغربية.

3- الثروات والموارد الطبيعية التي تمتلكها الصومال؛ حيث ظهرت الكثير من المعلومات والتقارير التي تفيد عن وجود ثروة بترولية كبيرة في أراضي الصومال، مما أدى هذا إلى ازدياد ضغط الشركات الكبرى الغربية العاملة في قطاع النفط على القوى الدولية الكبرى للتدخل في الصومال؛ وذلك لتحقيق الاستقرار والأمن، وبدأ العمل على الأراضي الصومالية.

---

[1] أبوبكر هدية المحروق، التدخل الدولي في الصومال، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد28، ليبيا، ب. ت، ص220.

[2] ربيع رافعي، التدخل الدولي الإنساني المسلح، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2012، ص67.

[3] أبو بكر هدية المحروق، المصدر السابق، ص ص221-223.

4- الخشية من تنامي دور وعمل الحركات الإسلامية الأصولية التي تعمل في منطقة القرن الأفريقي؛ بسبب وجود جبهات إسلامية تؤمن بالكفاح المسلح، وهذا ما يؤثر على المصالح الأميركية والغربية.

د- التدخل الدولي الإنساني لمنظمة الأمم المتحدة في الصومال

ترتب عن تطورات الأزمة التي حصلت في الصومال إلى إرسال البعثة الدائمة للصومال طلب إلى مجلس الأمن بضرورة التدخل، وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة، عن طريق رسالة استلمها مجلس الأمن من رئيس الوزراء الصومالي المؤقت الأسبق عمر غالب بتأريخ 20 كانون الثاني 1992 م، وتجسد هذا التدخل في صدور جملة من القرارات ومن بينها:

1- القرار (733) في 23 كانون الثاني 1992 م: طالب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة آنذاك بطرس بطرس غالي بتقديم المساعدات الإنسانية، وتقوم بهذه المهمة الوكالات المتخصصة، حيث تقدمها إلى ضحايا النزاع الصومالي؛ لكن هذا القرار لم يلق صدًا وتجاوبًا فعالًا من قبل الأطراف المتصارعة؛ وبالتالي ازدادت الأوضاع الإنسانية سوءًا في الصومال، على نحو أدى إلى تهديد قضيتي الأمن والسلم في العالم[1].

2- القرار (746) في 7 آذار 1992 م: تضمن هذا القرار إرسال فريق فني إلى الصومال؛ لأجل مراقبة عمليات الإغاثة الإنسانية، ومن ثم القيام بإعداد تقارير عن سير مهام العملية الإنسانية، وأخيرًا إرسالها إلى مجلس الأمن[2].

3- القرار (751) في 24 نيسان 1992 م: تضمن هذا القرار إنشاء قوات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وأوكلت لها مهمام ضمان أمن المنظمات الإنسانية؛ وذلك عبر حراسة مواد الإغاثة الإنسانية؛ لضمان وصولها إلى مناطق صومال المتضررة[3]. وتضمنت في الفقرة الثالثة من هذا القرار على طلب إلى الأمين العام، أن يرسل وحدة مؤلفة من 50 مراقبًا لمنظمة الأمم المتحدة؛ لأجل رصد وقف إطلاق النار في مقديشو[4].

4- القرار (767) في 27 تموز 1992 م: تضمن إتخاذ جميع الوسائل، بما فيها قيام جسر جوي؛ لغرض نقل المساعدات الإنسانية إلى الصومال، وكذلك إرسال بعثة فنية تقوم بمهمة نزع سلاح الفصائل المتحاربة، ودعاها إلى تسهيل جهود المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين، وقد هدد الفصائل

---

[1] كشيدة الطاهر، مصدر سبق ذكره، ص156.

[2] أبو بكر هدية المحروق، مصدر سبق ذكره، ص225.

[3] غيدوش براهم، شعلال رفيق، مبدأ التدخل بين إشكالية أعمال سيادة الدول وعالمية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، فرع القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية–، الجزائر، 2014، ص82.

[4] أنس أكرم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص317.

الصومالية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والمساعدة في توطيد الاستقرار العام، الذي بدونه قد يتخذ مجلس الأمن تدابير أخرى؛ لأجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية[1].

5- القرار (794) في 3 كانون الأول 1992 م: تنفيذًا لهذا القرار نزلت أولى وحدات المشاة البحرية الأميركية (المارينز) على شواطئ مقديشو في 9 كانون الأول 1992 م، وكانت مهمتها تنضوي تحت مبدأ (عملية إعادة الأمل للشعب الصومالي)، ولكن بعد مرور سنة وثلاثة أشهر ففي آذار 1994 م؛ انسحبت القوات الأميركية من الشواطئ؛ بسبب أن السياسة العسكرية الأميركية المتبعة في الصومال دخلت متمثلة كأحد أطراف الصراع القائم في الصومال، فقد واجهت بعض الفصائل وعمدت إلى ملاحقة رئيس المؤتمر الصومالي الموحد آنذاك الجنرال محمد فرح عيديد، وهو كان أحد المساهمين في إطاحة الرئيس الأسبق محمد سياد بري؛ حيث نتج عن ذلك مقتل العديد من الجنود الأميركيين، وكذلك سقوط طائرة أميركية في أيلول 1993 م، وهذا كله أجبر الكونغرس الأميركي إلى التصويت بالموافقة على قرار الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلنتون في 15 تشرين الأول 1993 م، بسحب القوات الأميركية جميعها من الصومال في شهر آذار 1994 م[2].

هـ- نتائج التدخل الدولي الإنساني لمنظمة الأمم المتحدة في الصومال

بالرغم من نجاح منظمة الأمم المتحدة الذي حققته في وقف الكارثة الإنسانية التي حدثت في الصومال، حيث أشارت تقديرات المنظمات الدولية إلى أن حوالي ربع مليون شخص كانوا سيموتون لولا تدخل منظمة الأمم المتحدة الذي كان قائم على توفير بيئة آمنة للمساعدات الإنسانية؛ إلا أنها فشلت في تحقيق تسوية سياسية للحرب الأهلية الصومالية، وكذلك تسببت في تعقيد الأزمة عن طريق إتباعها سياسة أمنية متخبطة في ملف إدارة عملية التدخل الإنساني في الصومال، نظرًا إلى إتساع وغموض الأهداف التي حكمت هذه العملية، حيث ارتبط الحجم الكبير للقوة الدولية بمهام غير متخذة في الحسبان لمنظمة الأمم المتحدة، اشتملت على حفظ الأمن الداخلي ونزع أسلحة الفصائل الصومالية ؛ ولذلك أسند إليها حق استعمال القوة المسلحة، لأجل مصادرة الأسلحة، فضلًا عن تغير الإمارة العسكرية والعراقيل البيروقراطية، واستئجار بعض أطراف الصراع المحليين؛ لحماية قوافل الإغاثة، كلها هذه العوامل أدت إلى تنازع الأطراف على نهب القوافل وشراء الأسلحة بثمنها؛ الأمر الذي أدى إلى فشل المهمة[3].

جاء تدخل مجلس الأمن في مرحلة متأخرة عن اندلاع الحرب الأهلية في الصومال، كما أن حجم القوة الدولية في البداية لم يكن مناسبًا للوضع المتردي؛ الأمر الذي أدى إلى أن تكون حالة الصومال

---

[1] آمال موساوي، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2012، ص228.

[2] عويشة بوزيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 245-246.

[3] محمد يعقوب عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ص224-226.

تزداد سوءًا، وبالرغم من أن عملية التدخل في الصومال قد تمت تحت مظلة مجلس الأمن؛ إلا أن هذا التدخل قد أفرز العديد من التعقيدات التي أظهرت مدى التباين في الرؤى على المستوى الدولي، وعكست مدى التناقضات التي يعيشها النظام الدولي، وحسابات القوى في الساحة الدولية، وبصفة عامة مثلت أزمة الصومال مثالًا حيًا لأزمات النظام الدولي الجديد[1].

تمكن مجلس الأمن بعد إصدار القرار (794) في 3 كانون الأول 1992 م؛ أن يحسم مسألة الصومال بقوة، وتحت غطاء التدخل الإنساني، بعد حصول التوافق الدولي على الحسم[2].

كان التدخل الدولي الإنساني من قبل منظمة الأمم المتحدة في الصومال على مستوى جانبين: الجانب الإنساني والجانب السياسي، يتجسد الجانب الإنساني بالدور المهم لقوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الإنسانية في التصدي لمخاطر المجاعة، وكان ذلك عبر تأمين المساعدات الإنسانية الضرورية للمحتاجين إليها، والمساهمة في تنشيط القطاع الزراعي، وتشجيع المزارعين وحثهم للعودة وممارسة أعمالهم المعتادة، فضلًا عن إعادة ممارسة العديد من الأنشطة التجارية، وأما الجانب السياسي تمثل بالتدخل الأميركي الذي حول قوات حفظ السلام إلى قوات احتلال؛ مما أدى إلى حدوث حالة من التنافس على قيادة قوات التدخل بين منظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية؛ كما حفز ذلك الوجود الأميركي في الصومال بعض الدول الأوروبية خاصة بريطانيا وفرنسا للمشاركة في التدخل؛ لأجل الحفاظ على مصالحها في منطقة القرن الأفريقي، كما إن المجاعة لا تزال قائمة إلى حد الآن تفتك بألآف الصوماليين، والوضع في الصومال عاد كما هو عليه قبل التدخل الدولي لكن مع فارق واحد، هو أن وسائل الإعلام كانت آنذاك خلال عملية التدخل مهتمة بوضع الصومال، أما الآن فوسائل الإعلام تكاد تغض البصر، وخاصة بعد فشل التدخل الدولي في مهمة إحلال السلام فيه[3].

و- سيناريوهات مستقبل الأزمة الصومالية

السيناريو الأول: استمرار الأزمة الصومالية بشكل عام

مثلت أزمة الدولة واقعًا ملموسًا في الساحة السياسية الصومالية، وتشابكت مجالاتها وتعددت ظروفها بين ما هو محلي، إقليمي، وعالمي، فقد شملت جوانب الحياة جميعها متمثلة بالجانب السياسي والاقتصادي؛ لهذا تركت آثارًا واضحة وملموسة على حاضر ومستقبل الصومال[4].

1- على الصعيد السياسي

---

[1] رجدال أحمد، مصدر سبق ذكره، ص69.

[2] أمين عاطف صليبا، دور الدساتير والسيادة الوطنية في ظل المعاهدات والقرارات الدولية، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2014، ص ص186-187.

[3] أنس أكرم العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص322-224.

[4] عويشة بوزيد، مصدر سبق ذكره، ص276.

عُرف الصومال أزمة هوية خطيرة جدًا، فمن المعروف أن الشعب الصومالي هو مسلم مئة بالمئة، وهو أحد الشعوب المناضلة؛ لأجل الوصول إلى تحقيق مطلب هويته الإسلامية، والدفاع عنها منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين، وعند استقلاله سلم المستعمر زمام الأمور إلى معاونيه المحليين الذين سعوا إلى حكم الصومال وتطبيق ما ورثوه من قيم عن المستعمر بعيدًا كل البعد عن قواعد ومعالم الشريعة الإسلامية؛ لهذا عملت النخبة القيادية على محاربتها الهوية الإسلامية بعد توليها القيادة، وفي الفترة التي تلت عملية الاستقلال تحديدًا في فترة ما قبل تطبيق عملية التدخل في المنطقة عرفت قضية التداول السلمي على السلطة انتشارًا بشكل كبير في الصومال، وتميز نظام الرئيس الأسبق محمد سياد بري بصفته الاستبدادية[1].

2- على الصعيد الاقتصادي

بالرغم من أن الصومال لا تقل أهميته عن باقي الدول، خصوصًا فيما يتعلق بعوامل القوة المتصلة بالجوانب الجغرافية والثروات والموارد الطبيعية؛ إذن يعتبر من الدول العربية التي تمتلك الثروات الطبيعية الضرورية للاقتصاد وباقي جوانب الحياة الأخرى السياسية والاجتماعية؛ مما ينتج عن ذلك بقاء المطامع الأجنبية موجهة لها، وهذا ما يؤدي إلى استمرار الأزمة فيها وتفاقمها[2].

السيناريو الثاني: تفعيل آليات استغلال المساعدات الإنسانية الأجنبية للصومال

أصبحت المساعدات الإنسانية في الصومال تمثل ضرورة، خصوصًا وأنه تعرض إلى أزمات سياسية واقتصادية، لكن لا يعني ذلك بأن تجاوز تلك الظروف أمرًا مستحيلًا؛ بل بتضافر الجهود الحقة فعلًا والإرادات سيخرج الصومال من حالة التأزم السياسي؛ ومن ثم الحصول على وسائل المقدرة للنهوض بالاقتصاد الصومالي المنهك[3].

الكثير ممن اعتقدوا بأن المساعدات الإنسانية الأجنبية تميل بطبيعتها إلى تعزيز الفساد، لكن هناك العديد من المحاولات الجادة التي تتمثل بالمصداقية، والعيب ليس بالمعونات بحد ذاتها، وإنما بالأنظمة الفاسدة التي تتلقى وتستلم هذه المعونات والمساعدات[4].

بالرغم من تأزم حدة الحرب الأهلية في الصومال، وعدم نجاح التدخل الدولي والمبادرات الدولية لإيجاد حل نهائي للوضع المتأزم؛ إلا أن الصومال حاولت الاعتماد على طاقاتها المحدودة والمعونات الخارجية لأجل النهوض بالواقع الاقتصادي على نحو ما هو أفضل، وبعد دراسة أجراها البنك الدولي عام 2003 م، على الاقتصاد الصومالي تبين أن مجال القطاع الخاص شهد نموًا ملفتًا للأنظار خاصة في

---

[1] عويشة بوزيد، المصدر السابق، ص ص 277-278.

[2] المصدر نفسه، ص281.

[3] المصدر نفسه، ص330.

[4] المصدر نفسه، ص331.

مجالات النقل وخدمات البنية التحتية والتجارة وتحويل الاموال، وكذلك الازدهار الذي حُقِق في مجالات القطاعات الرئيسة مثل الثروة الحيوانية والصيد والزراعة، وفي دراسة أخرى أعدتها منظمة الأمم المتحدة في عام 2007 م، بينت مدى الانتعاش الذي صاحبه قطاع الخدمات وهو ما أرجعه عالم الأنثروبولوجيا سبينسر هيلث ماك كالوم في الأساس للقانون العشائري الصومالي، معتبرًا هذا الأخير بأنه كان له الفضل في توفير بيئة اقتصادية صالحة ومرنة، تصلح لإقامة المشاريع الاقتصادية[1].

- **الخاتمة والاستنتاجات:**

إن عملية التدخل الدولي الإنساني لمنظمة الأمم المتحدة في الصومال، كانت تنفيذًا لقرارات مجلس الأمن؛ لكنها شهدت انحرافًا عن إطار التدخل الشرعي، فتحولت العملية الإنسانية في الصومال إلى عملية تدميرية، شكلت خرقًا جسيمًا لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولقواعد القانون الدولي الإنساني

لم تأخذ الولايات المتحدة الأميركية موقفًا موحدًا وواضح في مهمتها المشتركة مع القوات الأممية في حفظ الأمن والسلم الدولي؛ وهذا ما أدى بمنظمة الأمم المتحدة إلى الانحراف عن المقاصد التي كرسها الميثاق.

على الرغم من تدخل القوى الدولية والإقليمية بتفويض من مجلس الأمن؛ لا تزال الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة من بداية تدخلها في الصومال لم تحقق، ولا يزال القتال يدور على الأراضي الصومالية إلى يومنا هذا.

الاستنتاجات

نستنتج من خلال هذه الدراسة بأن منظمة الأمم المتحدة كان تدخلها في الصومال هو تدخل عسكري بغطاء إنساني؛ لإظهار عطفها مع الشعب الصومالي وإنقاذه من الوضع السيء الذي هو فيه مما خلفته الحرب الأهلية من دمار في البلد، وأنها حققت بعض الأهداف مما نقذت حوالي 350 ألف شخص صومالي من الموت؛ لكن الغرض هو تحقيق المصالح في المنطقة، وما يثبت على هذه الرؤية هو أن الأزمة الصومالية مستمرة إلى يومنا هذا. وإنها لم تنجح في عملية التدخل الدولي الإنساني في الصومال في عام 1992 م، رغم القرارات الستة التي أصدرها مجلس الأمن بشأن الوضع المزري في الصومال، وإن القوات العسكرية للولايات المتحدة الأميركية دخلت في صراعات مع الفصائل الصومالية المسلحة وفي النهاية بادرت الولايات المتحدة الأميركية في سحب قواتها من الصومال في عام 1994 م.

التوصيات

1- اعتماد برنامج مشترك يضم الدول العربية فقط يقوم على مبدأ النظر في أسباب أزمات الدول العربية ونتائجها ووضع حلول وخطط إستراتيجية للحد منها.

[1] عويشة بوزيد، المصدر السابق، ص332.

2- العمل بمبدأ التفاوض بين الدول العربية والقوى الخارجية التي تقوم بعمليات التدخل الدولي.

3- يجب أن تكون المناصب القيادية في الدول (التي من الممكن أن تتعرض لأزمات مستقبلية)، غير تابعة لإرادات خارجية وإنما ولائها لدولتهم والشعب لا غير.

- **Refrences**

Arabic and translated books

(1) Amin Atef Saliba, The Role of Constitutions and National Sovereignty in Light of International Treaties and Decisions, Lebanon, Modern Book Foundation, 2014.

(2) Anas Akram Al-Azzawi, International Humanitarian Intervention: Between the Charter of the United Nations and Practical Application - A Comparative Study -, Amman, Al-Jinan for Publishing and Distribution, 2008.

(3) Jamal Monaser, Humanitarian Military Intervention in the Post-Cold War Period, From the Coalition Force to the Dawn of the Odyssey, Beirut, Arab Science Publishers House, 2012.

(4) Hussein Ali Ibrahim Al-Batawi, Globalization and the Future of Sovereignty in the Third World - A Forward-looking Critical Vision -, Beirut, Dar Al-Sanhouri, 2016.

(5) Ali Wahb, The International Struggle to Control the Middle East (American-Zionist Conspiracy), 2nd Edition, Beirut, Publications Company for Distribution and Publishing, 2015.

(6) Laila Nicolas Rahbani, International Intervention: A Concept in the Process of Changing, Beirut, Al-Halabi Human Rights Publications, 2011.

(7) Martin Griffiths, Terry O'Callaghan, Basic Concepts in International Relations, Dubai, Gulf Research Center, 2008.

(8) Mohamed Abdel-Qader Hatem, Globalization for it and against it, Cairo, the Egyptian General Book Organization, 2005.

(9) Muhammad Yaqoub Abdel Rahman, Human Intervention in International Relations, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2004.

(10) Muammar Faisal Khouli, The United Nations and International Humanitarian Intervention, Cairo, Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution, 2011.

(11) Nisreen Muhammad Abdo Hassouna, Human Rights (concept, characteristics, classifications, and sources), w.p.p, 2015.

(12) Yasser Bassiouni Muhammad Mostafa, Global Government and Contemporary State Government in Light of New Global Changes (Comparative Study of Contemporary Political Systems: Historical- Analytical- Comparative), Alexandria, Dar Al-Fikr Al-Jami`, 2013.

Master's & PhD Thesis

(1) Amal Moussaoui, International Intervention for Humanitarian Reasons in Contemporary International Law, PhD thesis (unpublished), International Law and International Relations Branch, Faculty of Law and Political Science, Haj Lakhdar University- Batna, Algeria, 2012.

(2) Iman Chamami, International Humanitarian Intervention and Settlement of Internal Conflicts, Master Thesis (unpublished), Security Studies Branch in the Mediterranean, Faculty of Law and Political Science, Larbi Ben M'hidi University - Oum El Bouaghi, Algeria, 2017.

(3) Jamal Monaser, Humanitarian Military Intervention in Light of Unipolarity - A Study of the Concept and Phenomenon -, PhD thesis (unpublished), International Relations Branch, Faculty of Law and Political Science, University of Haj Lakhdar Batna, Algeria, 2011.

(4) Regdal Ahmed, Protecting Human Rights from International Humanitarian Intervention to the Responsibility to Protect, Master's Thesis (unpublished), International Law and International Relations Branch, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Bouguera Boumerdes, Algeria, 2016.

(5) Rabih Rafei, International Armed Humanitarian Intervention, Master Thesis (unpublished), International Law and International Relations Branch, Faculty of Law and Political Science, Dr. Tahar Moulay Saida University, Algeria, 2012.

(6) Izz al-Din al-Jawzi, Protecting Human Rights Through Humanitarian Intervention: A Retrieval of International Law, PhD thesis (unpublished), Law Branch, Faculty of Law and Political Science, University of Mouloud Mamari-Tizi Ouzou, Algeria, 2015.

(7) Awicha Bouzid, The Problematic of Humanitarian Intervention in Iraq and Somalia (a comparative study), Master's thesis (unpublished), Comparative Politics Branch, Faculty of Law and Political Science, Faculty, Abu Bakr Belkaid University - Tlemcen -, Algeria, 2014.

(8) Guidouche Brahm, Shaalal Rafik, The Principle of Interference between the Problematic Actions of State Sovereignty and the Universality of Human Rights, Master's Thesis (unpublished), International Humanitarian Law and Human Rights Branch, Faculty of Law and Political Science, University of Abdelrahman Mira - Bejaia -, Algeria, 2014.

(9) Kashida El-Taher, Humanitarian Intervention and its Impact on the Principle of Sovereignty, Master's Thesis (unpublished), Public International Law Branch, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Kheidar Biskra, Algeria, 2011.

(10) Naseer Nuri Muhammad, The Principle of Intervention in American Foreign Policy - Post-Cold War Phase -, PhD thesis (unpublished), International Studies Branch, College of Political Science, University of Baghdad, 2006.

Studies

(1) Abu Bakr Hadiya Al-Mahrouq, International Intervention in Somalia, Al-Asmariya University Journal, No. 28, issue 28, Libya, w.d.

(2) Saud Ahmed Rehan, The Future of Sovereignty in Light of the New International Variables, "Analytical Study – Futuristic", Journal of Anbar University for College of Education for Humanities issue 1, Fallujah, 2012.

(3) Adel Hamza Othman, The Problem of Intervention in the New International Order and its Impact on International Relations: The American Role as a Model, Journal of the College of Education for Women , Volume 25, Number 2, Baghdad, 2014.

(4) Qahtan Hussein Taher, International Humanitarian Intervention and its Impact on the Principle of State Sovereignty, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, Issue 32, 2017.

(5) Widad Mahdi Hadi Al-Asadi, National Sovereignty and Peaceful Means of Dispute Settlement, Kufa Journal, Issue 20,w.d.

Research

Anmar Musa Jawad, International Humanitarian Intervention in the Light of Contemporary International Law, w.p.p, 2013.

Lectures

(1) Fouad Khawaldia, Public International Law, lectures delivered at the college of Law and Political Science, University of Muhammad Al-Siddiq Bin Yahya- Jijel, Algeria, 2018.

(2) Laila Abdel Wahab, civil society organizations, lectures delivered at the college of Literature, Benha University, Egypt, w.d.